



مراجعة كتب

مراجعة كتاب:

فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم

مراجعة: سمير سعيفان | مارس 2016

مراجعة كتاب: فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم

سلسلة: مراجعة كتب

مراجعة: سمير سعيفان | مارس 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدتها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
2	الفلاحون السوريون قبل مجيء البعث للسلطة
3	بعث الستينيات أم البعث الانتقالي؟
6	السياسات الزراعية في الستينيات وآثارها
8	تطوير الريف في عهد البعث
10	هل تقدمت الزراعة في عهد البعث
15	كلمة أخيرة

عنوان الكتاب: **فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم**

المؤلف: حنا بطاطو

الناشر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - الدوحة وبيروت

السنة: 2014

عدد الصفحات: 704 صفحة من القطع الصغير

مقدمة

يعد كتاب حنا بطاطو¹ من الكتب المهمة والقليلة التي درست فئة الفلاحين في سورية، وربما يكون بطاطو، إلى جانب الباحث السوري الدكتور عبد الله حنا الذي ألف عدة كتب حول القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سورية، أهم من كتبوا في هذا الشأن. يتضح لدى قراءة كتاب بطاطو الجهد المبذول فيه خلال السنوات التي عمل فيها على الكتاب، والتي تمتد نحو عقدين من الزمن؛ إذ بدأ العمل به منذ عام 1980، كما يشير في مقدمته، بينما نشر الكتاب عام 1999. ويوثق الكتاب كثيرًا من المعلومات التي تستند إلى كثير من الوثائق من جهة، كما أنه غني بمعلومات استقاها من كثير من المقابلات والزيارات الميدانية لمختلف مناطق سورية؛ مما يعطي للكتاب حيوية. وقد تجنّب "استخدام اللغة الأكاديمية في هذا العمل" (بطاطو، 591)، كي يكون في متناول شريحة واسعة من القراء.

¹ حنا بطاطو (1926-2000)، كاتب ومؤرخ فلسطيني، هاجر منذ 1948 إلى الولايات المتحدة، يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هارفارد 1960 عن أطروحته **الشيخ والفلاح العراقي 1917-1958**. عمل في التدريس في الجامعة الأميركية في بيروت في الفترة 1962-1982 وفي جامعة جورجيتاون في الولايات المتحدة 1982-1994. من أهم مؤلفاته **الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية الحديثة في العراق**، الذي نشر عام 1978، ويعد مرجعًا أساسيًا في تاريخ العراق؛ وهو مؤسس على منهجية بطاطو التي تعتمد التحليل الاجتماعي السياسي.

يتكوّن الكتاب من أربعة أقسام وخمسة وعشرين فصلاً في أكثر من 700 صفحة، ويعالج موضوعين يرتبطان ببعضهما، فالأقسام الثلاثة الأولى التي تشكل نصف الكتاب تدور حول الفلاحين السوريين من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قبل عام 1963 وبعده حتى سيطرة حافظ الأسد على السلطة في عام 1970. أما القسم الرابع، الذي يشكل وحده أقل من نصف الكتاب بقليل، فهو يدور حول شخصية حافظ الأسد ومنهجه في الحكم كأول رئيس من أصل فلاحى ومن فئة اجتماعية كانت مهمشة. وسنتناول في هذه المراجعة الموضوع الأول فقط، وسنترك ما يخص شخصية حافظ أسد ومنهجه في الحكم لمادة أخرى.

الفلاحون السوريون قبل مجيء البعث للسلطة

يتناول بطاطو في القسم الأول من الكتاب دور العوامل الديموغرافية وظروف الفلاحين الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، ومستويات دخل الفلاحين وبؤس حياتهم والظلم الذي يلحق بهم والتميز ضدّهم، وسمات مجموعاتهم بحسب طبيعة نشاطهم الزراعي وانتمائهم الطائفي أو المناطقي، وتوجهاتهم المذهبية، وتوزع عشائريهم والمناطق التي يغلب أو لا يغلب عليها الطابع العشائري، وملكية الأرض وأنظمة المحاصصة والمزارعة والاستئجار ونسب التقاسم بين المالك والفلاح حسب المنطقة وخصوبة الأرض والأمطار.

يبحث القسم الثاني من الكتاب في أنماط الوعي والتنظيم والسلوك السياسي الفلاحى قبل البعث، ويستنتج أنّ فلاحى سورية لا يشكلون "نمطاً اجتماعياً واحداً بل أنماطاً عدة" (بطاطو، 189)، ويعرج على انتشار الصوفية بين الفلاحين بقوة ويعتقد أنها "أضعفت الفلاحين، وجعلتهم فريسة سهلة لملاك الأرض عديمي الضمير ... وانحطت إلى مدافعٍ عن الحكم المطلق وحارسٍ له" (بطاطو، 212).

يتطرق بطاطو إلى نشاط الأحزاب السياسية بين الفلاحين قبل وصول حزب البعث للسلطة. ويشير بخاصة إلى نشاط الحزب الشيوعي الذي "كان أول تنظيم سياسي حديث في سورية يدخل فلاحى الأرض ضمن نطاق رؤيته" (بطاطو، 233)، و"لا بد لأي رواية مخصصة للتاريخ من أن تبرز أنّ الشيوعيين ساهموا في الأربعينيات

والخمسنيات مساهمة مهمة في التربية السياسية لعددٍ مهمٍ من الفلاحين والعمال الزراعيين في القلمون ومنطقة حمص والجزيرة والريف العلوي" (بطاطو، 243).

كما تطرق إلى حزب الاشتراكيين العرب، وهو أول حزبٍ زراعي في تاريخ سورية الذي ركز على قضايا الفلاحين. وقد تركزت قوته في حماة وريفها، مسقط رأس مؤسسه أكرم الحوراني، ولقيت أفكاره انتشارًا بحكم تحكّم عائلات ملاك الأرض الكبار بمعظم الأراضي الزراعية في محافظة حماة. وكان الحوراني أول من طرح في البرلمان في عام 1943 مسألة الفلاحين، وأول من شجع أبناء الريف على الدخول في الجيش. كما تطرق إلى نشأة "حزب البعث العربي" بوصفه "حزب صالونات" لأبناء المدن والطبقات المتوسطة المدنية المتعلمة وأغلبيتها سنية، وقد أدى المعلمون دورًا أساسيًا في تأسيس البعث ونشاطه وفي حياة الحزب، وقد كان مؤسسًا الحزب ميشيل عفلق وصلاح البيطار أستاذين. وفي ما بعد أصبح كثير من كوادره وقادته أساتذة ومعلمين، وكانوا في معظمهم من أبناء ملاك الأرض الصغار (الجدول 1-11 في الكتاب).

كان البعث يعرف نفسه بأنه "حزب الوحدة العربية"، وكان ينتقد التمييز بين الطوائف ويركز على العروبة بدلًا من الدين، ولم يهتم قادة البعث الأوائل بالفلاحين، ولم يضرب بجذوره عميقًا في القرى قبل اتحاده مع الحزب الاشتراكي العربي بقيادة أكرم الحوراني في تشرين الثاني/نوفمبر 1952 ليشكل معًا "حزب البعث العربي الاشتراكي"، وهذا ما نقله إلى الواجهة السياسية، وعزز طابعه الفلاحي، إضافة إلى تركيزه على الطلاب والجيش. وقد نما حزب البعث في الخمسنيات وخاصة في فترة الديمقراطية بين عامي 1954 و1958، ولكن جاءت الوحدة السورية - المصرية 1958-1960 لتوجه ضربة كبيرة للحزب وبقية الأحزاب والحياة السياسية والحريات عامة.

بعث الستينيات أم البعث الانتقالي؟

يقفز بطاطو على فترة الوحدة مع أن كثيرًا من الأحداث التي تخص طبقة الفلاحين والسياسة الزراعية تستحق الوقوف عندها. كذلك قفز بطاطو على أحداث الانقلاب العسكري في "8 آذار 1963" والذي جاء بالبعث للسلطة، ومن دبر الانقلاب ومن شارك فيه، والصراعات التي تمت في الأشهر الأولى بين شركاء الانقلاب

والتصفيات التي تمت واستفراد البعث بالسلطة مع أن قيادة الانقلاب لم تكن للبعث²، وأحداث هذه السيطرة وعواملها، فقد كان الضباط العلويون والدروز والإسماعيليون منتمين لحزب البعث ويوحدون كلمتهم، في حين كان الضباط أبناء المدينة ناصريين ومستقلين منقسمين بين تيارات مختلفة؛ ما مكن البعثيين من السيطرة على السلطة. وكان للضباط الذين ينتمون إلى "الأقليات" المذهبية الإسلامية مثل العلويين والدروز والإسماعيليين نصيب الأسد في المواقع القيادية للجيش والقطع العسكرية ما مكنهم من الاستفراد بالسلطة في النهاية. وتعد هذه مسألة مهمة، وبخاصة أن الكتاب منذ هذا التاريخ تحول لبحث سلطة البعث الانتقالية ثم سلطة حافظ الأسد وابتعد عن البحث في الفلاحين كطبقة اجتماعية.

يبين بطاطو أن قيادة حزب البعث لم يكن لها مجرد علم بالانقلاب، فبعد نجاحه فقط استدعى الانقلابيون قيادة حزب البعث لتشارك في الحكم (عقلق والبيطار وشبلي العيسمي والرزاز وغيرهم). بل إن حزب البعث نفسه في وقت الانقلاب لم يكن يملك أية قواعد شعبية. وينقل بطاطو عن العيسمي أن "القسم المدني الذي أعيد تشكيله عقب انقلاب 8 آذار 1963 لا يزيد على 400 عضو" ((بطاطو، 310). وقد كانت المشاركة في الانقلاب قرار "اللجنة العسكرية". وقد بقي "مركز النقل في البعث الانتقالي هو اللجنة العسكرية" والتي "تصرفت بحذر إلى حد أن قادة حزب البعث القدامى ظلوا حتى عام 1964 على جهل تام بوجودها وغايتها الحقيقية" (بطاطو، 281). وقد بقيت اللجنة هي من يحكم سورية فعلاً بين انقلاب آذار 1963 إلى حين تشكيل اللجنة العسكرية في القيادة القطرية عام 1965.

² استولى حزب البعث على السلطة في انقلاب عسكري دبره وقاده الضابط القومي المستقل قائد الجبهة العقيد زياد الحريري في 8 آذار/مارس 1963، وقد شارك في الانقلاب ضباط بعثيون وناصريون وقوميون عرب ومستقلون، واستطاع البعثيون التغلب على الشركاء الآخرين وإقصائهم خلال الشهر الأول من الانقلاب، وقد ساعدهم في ذلك قرار ما سمي بمجلس قيادة الثورة بإرجاع 90 ضابطاً بعثياً من الضباط الذين سرحوا في فترة الانفصال، وكان من بينهم حافظ الأسد وصلاح جديد ومحمد عمران وعبد الكريم الجندي وغيرهم، فتم إرجاعهم إلى الجيش وتسليمهم مواقع حساسة، فقد تسلم صلاح جديد نائب رئيس هيئة شؤون الضباط مما أتاح له تسريح مئات الضباط غير الموالين من الجيش، واستلم حافظ الأسد قيادة مطار الضمير العسكري، واستلم محمد عمران اللواء 70 المدرع، ولم يحل بطاطو اتجاهات ضباط الانقلاب وانقساماتهم وصراعاتهم التي أتاحت سيطرة الضباط البعثيين الريفيين في النهاية.

يظهر بوضوح في مجمل كتاب بطاطو ما يعرفه كل سوري، وهو أنّ القرار في سورية لم يكن لحزب البعث بل لضباط الجيش الذين يتخذون القرار باسمه. ولكنّ الدور الذي أعطي للحزب والحاجة إلى هذا الدور بعد آذار 1963 تراجع بعد انقلاب الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر 1970 فاستكمل مهمة القضاء على أي دور قيادي للحزب وتم تحويله إلى أداة سلطة شعبية. ولكن، كان لهذه الأداة أهمية على مستوى إدارة الشؤون العامة واليومية ومستوى المحافظات والمناطق ومحاولة الحصول منها على شرعية حزبية-سياسية-أيديولوجية.

يُفرد بطاطو مساحةً للجنة العسكرية وتشكيلها في مصر ولأعضائها وأصولهم، ويبين الدور الحاكم للضباط العلويين فيها، ويحلل الأصول الطبقيّة لأعضائها الـ 19 في الجدول 1-12 من الكتاب. فكان من بينهم 8 من أبناء وجهاء ريف ومالكي أرض متوسطين، و 8 من أبناء ريف ومالكي أرض صغار، و 2 من أبناء عائلات مدنية من فئات وسطى، وواحد من المدينة من طبقة صغار الموظفين.

بعد استفراد البعثيين بالسلطة خلال الشهور الأولى التي تلت انقلاب آذار 1963، تم في غضون شهور قليلة إنجاز "عملية تحويل سلك الضباط والقوات المسلحة وبيروقراطية الدولة تحويلاً جوهرياً إلى مؤسسات ذات صبغة ريفية أو قروية قوية ... فخلصوا تلك المؤسسات من العناصر التي اعتبروها معادية ... وملأوها بأصدقائهم وأقربائهم وبأفراد من عشائهم أو طوائفهم" (بطاطو، 301). وقد شملت عمليات "التطهير" تسريح الضباط غير المرغوب فيهم من الناصريين والمستقلين من أبناء المدن، وتم استبدالهم بمعلمين ريفيين أو بطلاب ضباط غير مدربين تدريباً كافياً وغالباً من أصل ريفي، مما جعل من الجيش السوري سلكاً مسيساً وغير فاعل عسكرياً، وهذا ما أظهرته هزيمة حرب 1967.

يحلل بطاطو في الجدول 4-12 تركيب قيادات حزب البعث بين أيلول/سبتمبر 1963 وحتى شباط/فبراير 1966 بحسب الطائفة والمنبت الاجتماعي والمناطقي والمهني. وعلى الرغم من أنّ نسبة السنة تقارب النصف، بينما نسبة العلويين أقل من الربع، فإنّ القوة كانت بيد هذا الربع، وقد تعرّزت قوته في انقلاب "23 شباط 1966" بقيادة صلاح جديد ومشاركة حافظ أسد، وقد استبعد الانقلاب القيادة التاريخية للحزب ووضع السلطة بيد القيادات العسكرية التي كانت ممسكة بالسلطة أصلاً، ومتحالفة مع قيادات مدنية شابة متجهة بالسلطة الانقلابية نحو يسار

أكثر راديكالية. تعززت سلطة الضباط العلويين بعد هذا الانقلاب وسيطروا على أهم قطعات الجيش، وقد حاول سليم حاطوم الذي شعر بالغين والتهميش القيام بانقلاب عسكري فاشل في أيلول/سبتمبر 1966 مما أدى لتصفية الضباط الدروز في الجيش، وأصبح الضباط العلويون ممسكين بكامل السلطة. هنا تحول الصراع إلى صراع بين جناحين رئيسيين؛ الأول بقيادة صلاح جديد الذي كان يوصف باليسارية، والثاني بقيادة حافظ أسد الذي كان يوسم باتجاه يميني. لكن "من المؤكد أن تصنيفات يساريين ويمينيين" كانت تلقى جزافاً.

ما يمكن استخلاصه من الفصول السابقة، بحسب بطاطو، أنّ إجراءات 1963 و1964 كانت نتيجة تراكم ونمو عواملها في المجتمع السوري منذ الأربعينيات، فالخمسنيات، واستعداده لتقبلها والاندفاع وراءها.

السياسات الزراعية في الستينيات وآثارها

كان الإصلاح الزراعي ومصادرة أملاك كبار ملاك الأرض من أولى السياسات التي اتخذتها السلطة الجديدة، فأصدرت المرسوم التشريعي رقم 88 تاريخ 23 حزيران/يونيو 1963 والذي جاء تنمة للقانون رقم 161 تاريخ 27 أيلول/سبتمبر 1958 الذي صدر إبان الوحدة مع مصر. وقد أثر القانون إبان الوحدة في 3247 مالكا؛ شكلوا 1.1% من أعداد المالكين ولكنهم كانوا يتحكمون بأكثر من ثلث الأراضي الزراعية المستثمرة في سورية. أما مرسوم عام 1963 فأنثر في 1372 مالكا، وبلغت مساحات أراضيهم الخاضعة للإصلاح إلى 48767 هكتاراً (بطاطو، 76). ويبين الجدول 2-5 في الكتاب أنّ إجمالي الأراضي المستولى عليها حتى عام 1975 بلغت 1401 ألف هكتار، وزع منها على الفلاحين 466.1 ألف هكتار، وخصص منها للجمعيات والوزارات 254 ألف هكتار وتم استبعاد أو بيع 329.8 ألف هكتار وبقي 351.4 ألف هكتار غير موزعة. بلغ عدد العائلات المستفيدة من الإصلاح الزراعي نحو 52504 عائلة. و"ازداد عدد أصحاب الحيازات في سورية من 292273 في عام 1958 إلى 469539 في فترة 1970-1971 أي بأكثر من 60%" (بطاطو، 81). وقد أحدثت مصادرة الأراضي وتوزيعها أثراً مختلفاً بين المناطق السورية، إذ أحدثت أثراً عميقاً في المحافظات التي وجد فيها ملاك أرض كبار مثل الحسكة والرققة وحلب وإدلب وحماة وحمص وريف دمشق والقنيطرة، أما

محافظات اللاذقية وطرطوس والسويداء ودرعا وغوطة دمشق فقد كان أثرها ضعيفاً بسبب عدم وجود ملاك أرض كبار. وحتى في محافظة حوران حيث الملكيات صغيرة، لم يجر تغير كبير في السيطرة الاجتماعية، وبقيت العائلات نفسها متحكمة بالقرى والبلدات منذ أيام العثمانيين وحتى الوقت الحاضر.

قام البعثيون بخفض الضرائب على الزراعة بما يعكس أصولهم الريفية وأيديولوجيتهم الطبقيّة. وشكلت "الضرائب الواقعة عليهم 13 في المئة من الجباية الضريبية الوطنية في فترة 1962-1963، لكنها لم تشكل سوى 2.5 في المئة في عام 1983 و3.7 في المئة في عام 1994" (بطاطو، 133). أما ملاحظة بطاطو بأنّ "الطبقات الزراعية تخضع الآن بلا شك لضريبة أعلى قليلاً من تلك التي يخضع لها الحضرىون من أصحاب الدخل من الأرض وأهل التجارة والصناعة" (بطاطو، 132) فهي ليست صحيحة. فالزراعة تتمتع بإعفاء شبه شامل من الضريبة في تاريخ وضع الكتاب وما زالت حتى اليوم.

أكملت الإجراءات الاقتصادية الإجراءات السياسية بتجريد الطبقات والفئات الحاكمة السابقة من سلطاتها السياسية وقوتها الاقتصادية ومكانتها الاجتماعية. ففي الأرياف خاصة، زالت سلطة ملاك الأرض الكبار سواء أكانوا ملاكاً من أبناء المدن أم شيوخ عشائر، بعد تجريدهم من ملكياتهم الواسعة من الأرض؛ إذ لم يبق الفلاحون "مربعين" بل أصبح لديهم أرض، وانكسر تأثير التجار المقرضين للفلاحين بعد أن أصبح المصرف الزراعي يمولهم، وبرزت فئة العمال الزراعيين الذين لا يملكون أية أرض، وصعد أبناء الفلاحين والعمال الزراعيين من المهمشين في السلم الاجتماعي. مثلاً "بين عامي 1966 و1970 كان رئيس مكتب اتحاد الفلاحين في الرقة سليلًا متعلماً لعبد أحد الشيوخ، وكان أمين فرع حزب البعث معلم مدرسة سابق وابن بائع خضار ... لكن يبدو أن بعض زعماء القبائل والبطون الزراعية استعادوا درجة من نفوذهم المحلي بعد عام 1970؛ الفترة التي اقترنت بحافظ أسد، وهو ما يشير إليه انتخاب جاسم المحيّميد الهوليدي، زعيم العفادلة، نائباً في مجلس الشعب في عام 1973، وانتخاب عبد الرزاق الهويدي، وهو زعيم آخر من العفادلة، عضواً في مجلس مدينة الرقة عام 1972، ثم نائباً في مجلس الشعب عام 1977" (بطاطو، 65).

تطوير الريف في عهد البعث

انعكست الأصول الطبقيّة والمناطقية والمرجعيّات الأيديولوجية للفئات الحاكمة الجديدة على مجمل سياساتها وممارساتها، وقد انعكس هذا في تحسين الخدمات التي تصل إلى الريف وتطويرها. "حتى عام 1970 لم تكن هناك إنارة اصطناعية إلا في 218 قرية سورية... لكن بحلول 1992 وبفضل بناء سد الفرات أساساً، تمت كهربة ما لا يقل عن 7630 قرية أو نحو 95% من جميع القرى" (بطاطو، 137)، و"بحلول عام 1980 كان 54 في المئة من السكان الريفيين و97 في المئة من السكان الحضريين يزودون بماء الشرب عبر الأنابيب" (بطاطو، 138). ومن الجدول 3-10 في الكتاب، يتضح أنه في عام 1960 كان لكل 5105 مواطن طبيب واحد، وفي العام 1993 أصبح لكل 966 مواطن طبيب واحد، أما معدل عدد أسرة المشافي فقد بقيت من دون تغيير يذكر؛ إذ كانت 1.12 سرير لكل 1000 مواطن وأصبح 1.08 سرير لنفس الفترة المذكورة. ولكن من المؤسف أن يذكر بطاطو أنه في "منتصف السبعينيات، كان عدد السوريين الذين يمتنون الطب في الخارج أربعة أضعاف أولئك الذين يمارسونه في وطنهم" (بطاطو، 141).

على صعيد التعليم، زادت المدارس الابتدائية في الريف من 3000 مدرسة في عام 1960 إلى 6302 في عام 1980. وبين عامي 1960 و1991 "ارتفع عدد حملة الشهادة الابتدائية من السكان الريفيين الذين يتجاوزون العاشرة من العمر من 70843 إلى 1.6 مليون، أي من 3.7 في المئة إلى 27.9 في المئة، وارتفع عدد الريفيين الحاصلين على تعليم متوسط أو ثانوي من 22976 إلى 677 ألفاً. وزاد عدد الحاصلين على تعليم جامعي من أبناء الريف لنفس الفترة من 963 إلى 61 ألفاً" (بطاطو، 148). ولكن عانى التعليم مشكلات مزمنة مثل نقص المعلمين المؤهلين وازدحام الصفوف وسوء صيانة المباني المدرسية وتفاوت مستوياته بين المناطق وارتفاع معدل تسرب البنات ورقابة الدولة الوثيقة والتضييق على حرية الفكر والميل إلى إنتاج جيل مذعن ووجود فجوة تعليمية بين الجماهير الفلاحية والطبقات الأعلى منها (بطاطو، 148).

على مستوى وسائل النقل والاتصال، فإنه "بين 1963-1993، تضاعف عدد عربات سكك الحديد ثلاث مرات... وتضاعف طول الطرق المعبدة بالأسفلت... خمس مرات... وتضاعف عدد العربات التي تعمل بمحركات

اثنتي عشرة مرة وعدد الباصات والميكروباصات ثلاث عشرة مرة تقريباً ... وربطت المنطقة الزراعية في أقصى الشمال الشرقي والمناطق المستصلحة المروية على الفرات والخابور بواسطة سكك الحديد مع ساحل المتوسط" (بطاطو، 143). وفي منتصف الثمانينيات كانت هناك شبكة من الطرق المعبدة التي تربط مختلف مناطق الريف السوري ببقية المناطق. وبدأت أجهزة الراديو والتلفاز تنتشر في أعماق الريف بسرعة.

شمل النمو توسع أماكن العبادة أيضاً. وفي العام 1970 كان هناك ما لا يقل عن 6300 قرية وما يزيد على 7700 دسكرة أو قرية صغيرة في سورية، لكن لم يكن فيها إلا 1173 رجل دين ريفياً، ولم يتلق إلا 241 منهم تعليماً رسمياً. وفي عام 1993 كان هناك 6454 قرية و7153 قرية صغيرة" (بطاطو، 43، وأصبحت كل قرية تضم مسجداً فيه رجل دين واحد متعلم أو أكثر).

يرصد بطاطو تدفق أبناء الريف إلى المدينة وارتفاع عدد سكان المدن الرئيسية وخاصة دمشق التي تزايد سكانها بنسبة 46% بين 1960 و1970، بينما ازدادت بين 1970 و1980 بنسبة 26.3% (بطاطو، 309). وازداد عدد موظفي الدولة والقطاع العام باستثناء الشرطة والجيش "من 33979 في عام 1960 إلى 198079 عام 1971 ثم إلى 367649 في العام 1980 وإلى 717387 في العام 1992" (بطاطو، 309)، وفي العام 1963 كان عدد أفراد الجيش 65 ألفاً وأصبح في العام 1973 نحو 149 ألفاً، وفي العام 1986 نحو 400 ألف" (بطاطو، 304). ومن ثمّ، تم تعزيز الصبغة الريفية لمؤسسات الدولة في عهد السلطة الجديدة، وقد انعكس هذا بوضوح في توسع حزب البعث في الريف وضعفه في المدن وخاصة الكبرى.

أدت هذه التطورات إلى توسيع الاستهلاك وشموله الريف بعد تمركزه في المدينة، وأنتجت حراكاً اجتماعياً أدى إلى زيادة أعداد الموظفين من أبناء الريف في المؤسسات الحكومية الإدارية والخدمية والاقتصادية وصعودهم في السلم الوظيفي والاجتماعي. وبدأنا نرى العائلات المدنية ذات المكانة تقبل تزويج بناتها لأبناء الفئات الصاعدة القادمة من الريف.

هل تقدمت الزراعة في عهد البعث

يطرح بطاطو السؤال: "هل كانت الزراعة في سورية تتقدم في ظل حكم البعث؟ (بطاطو، 151) هل تستغل أرضها ومياهها الآن على نحو أكثر عقلانية مما كانت عليه قبل عام 1963؟ وهل أصبح مزارعوها أمهر وأكفأ؟".

في الواقع هذا سؤال كبير وعريض، ولم يقدّم بطاطو بتقديم جواب واف عنه، ولكنه قدّم عددًا من المعطيات. فقد بقي إنتاج الزراعة يتذبذب بين عام وآخر بسبب اعتماده الشديد على الأمطار. ويظهر الجدول 4-5 أنّ نمو الزراعة خلال السبعينيات كان 0.7 في المئة بينما نمو السكان 3.3 في المئة، ونموها في الثمانينيات كان 2.6 بينما نمو السكان 3.3 في المئة. وبين عامي 1963 و1995 زاد الإنتاج الزراعي 2.78 مرة (جدول 4-3). بينما زاد عدد سكان سورية من 4992 ألف نسمة عام 1963 إلى 14285 ألف نسمة عام 1995 أي بزيادة 2.86 مرة. ويظهر الجدول 3-1 أنّ مساهمة الزراعة في الناتج الإجمالي قد تراجعت من 38 في المئة في العام 1963 إلى 22.5 في المئة في العام 1995.

لكن الزراعة انتعشت في التسعينيات بسبب الأولوية التي أعطتها الحكومة للزراعة ومنح الفلاحين هامش ربح كبير يبلغ نحو 50 إلى 70 في المئة. فنتيجة لأزمة ثمانينيات القرن العشرين لجأت الدولة لتشجيع الزراعة لتأمين احتياجات سورية من الغذاء محليًا، فرفعت أسعار شراء المحاصيل الرئيسية "الإستراتيجية". ويظهر الجدول 3-4 التالي الربح في كل كيلوغرام بين عامي 1980 و1990:

السنة	قمح قاسي	قمح طري سقي	شعير بعل	شمندر سكري	قطن
1980	%29	%14.7	%9.6	%37.5	%20.3
1990	%81.2	79.5	%45.1	%37.4	%45.7

أدت هذه السياسة إلى تنمية ملحوظة لقطاع الزراعة، وبسبب تشجيع الزراعة قفز إنتاج القمح من نحو 1.6 مليون طن خلال الثمانينيات إلى 3.3 مليون طن في النصف الأول من التسعينيات (الجدول 4-4). وبسبب تراكم مشكلات العمل والعيش في المدن واكتظاظها، وبالمقابل تحسن وضع الزراعة وارتفاع أجور المشتغلين فيها بسبب ندرة اليد العاملة، فقد بدأت تحصل هجرة معاكسة من المدن إلى الأرياف، انظر الجدول 3-2 في الكتاب.

في الإنتاج الحيواني، زاد عدد الأغنام من 5 ملايين رأس في منتصف الستينيات إلى أكثر من 10 إلى 13 مليوناً في الثمانينيات بحسب موسم الأمطار، وزاد عدد الأبقار من 274 ألفاً في عام 1965 إلى 680 ألفاً في العام 1993، وزاد عدد الدجاج غير البياض لنفس الفترة من 4.59 ملايين إلى 17.1 مليوناً. ولكن سورية لم تطور صناعة أعلاف وبقيت الأغنام تربي بطرق الرعي مما يجعلها تحت رحمة أمطار البادية وسنوات الجفاف التي تضطر المربين إلى بيع أغنامهم بربع سعرها المعتاد.

يظهر الجدول 4-2 زيادة المساحة المروية الإجمالية من 671 ألف هكتار في العام 1963 إلى 1013.3 ألف هكتار في العام 1993، وتراجع المساحة المروية من الأنهار والينابيع بالضخ أو بالراحة من 74 في المئة عام 1963 إلى نحو 40 في المئة في العام 1993، وزيادة المساحة المروية بالمضخات من الآبار من 24 في المئة في العام 1963 إلى 60.2 في المئة في العام 1993. ولم يشر بطاطو إلى السدود العديدة التي أقيمت على الأنهار أو السدود السطحية التي أقيمت في مجاري السيول.

وتوسّع استخدام المكننة في الزراعة بشكل كبير، وافتتحت الدولة كليتي زراعة في دمشق واللاذقية وأنشأت معامل أسمدة في حمص لنترات الكالسيوم والأمونيا واليوريا والفوسفات وأنشأت مؤسسة لإكثار البذار وطورت أصناف حبوب قمح وشعير وبنور قطن.

من جهة أخرى، بين بطاطو أن "المساحة الكلية قيد الاستثمار انخفضت من متوسط سنوي يبلغ 6.5 ملايين هكتار في النصف الأول من الستينيات إلى متوسط سنوي يبلغ 5.5 ملايين هكتار في الثلث الأول من التسعينيات" (بطاطو، 151)، وبخاصة بسبب انتشار ملوحة التربة وضعف العناية بغسلها ووجود أملاح قلووية

والجبس في التربة في مشروع استصلاح الأراضي في الفرات مما يلحق ضرراً بأقنية الري ويتطلب تبطين الأقنية بطبقة إسمنتية إضافية ترفع التكاليف. كما "ارتفعت المساحات المشغولة بالأبنية والطرق العامة من 246 ألف هيكتار في عام 1974 إلى 602 ألف هيكتار في عام 1993" (بطاطو، 152، نقلاً عن المجموعات الإحصائية السورية).

تعد الإدارة الفاشلة لموارد المياه في عهد الأسد أحد أهم الآثار السلبية الكبيرة لسياسة هذه السلطة والتي من الصعب إصلاحها، ويعبر الفلاحون عن هذا الأمر بعبارة "ذبحوا المياه"، وتتخلص بانفلات حفر الآبار الجوفية. ويظهر الجدول 4-6 أنّ عدد المضخات التي تسحب الماء ارتفع من 29954 مضخة في العام 1972 إلى 134724 مضخة في العام 1995، وقد ترافق هذا بفشل برامج التحول إلى الري الحديث. ومن المعروف أن الري التقليدي يهدر نصف كمية مياه السقاية، مما يعني سحب المياه الجوفية بأكثر من القدرة على تعويضها بواسطة الأمطار والأنهار، خاصة مع تراجع معدلات انخفاض الأمطار في عدة مناطق في سورية، يضاف لها عدم صيانة الأقنية مما يتسبب بهدر الكثير من المياه. وقد أدت السدود التي أقامها الأتراك على مختلف الأنهار الدولية العابرة للحدود باتجاه الأراضي السورية (قويق، البليخ، الخابور، الفرات) دوراً في زيادة أزمة المياه في سورية.

وعلى الرغم من أهمية الزراعة، فلم يتم تطوير البحوث الزراعية، وبقي مركز البحوث العلمية الزراعية السورية مؤسسة بيروقراطية ذات نفع محدود، ومردوده متدني، وهذه سمة البحوث العلمية كافة في مختلف المجالات في سورية. ولكن بطاطو يقع في فخ الإحصاءات الحكومية فيعتمد ما قاله خبير أميركي من أنّ سورية "تتمتع بأحد أفضل أنظمة الإرشاد الزراعي في العالم النامي" وذلك لأنه كان لديها نحو 600 وحدة إرشاد زراعي يخدمها 44 مركز دعم وفيها 1012 مهندس زراعي و169 مهندسة زراعية و292 مرشداً زراعياً و190 مراقباً بيئياً" (بطاطو، 170). ولم يعلم بطاطو أنّ جميع هذه المراكز ليست أكثر من مؤسسات بيروقراطية لا تقدم أي نفع يذكر للفلاحين.

يستنتج بطاطو من خلال تحليله أنّ السياسة الزراعية منذ السبعينيات تعزز طبقة الفلاحين المتوسطين في الريف، فقد "تعاضمت ثروات المزارعين والمستثمرين المتوسطين والكبار المترسملين بعد عام 1970" (بطاطو، 85). ويستعرض نمو ثروة الفلاحين المتوسطين ودورهم على مدى السبعينيات ويعطي أمثلة ملموسة ويقول: "لا نقاش في أن طبقة غنية تفرد جناحيها في معظم الريف السوري، وأنّ أعضاءها يدخلون في علاقات إنتاجية بوصفهم مالكي آلات زراعية أساسًا... يعد الاستثمار في الآلات الزراعية إحدى الفرص المربحة التي تركتها الحكومة قصدًا لرأس المال الخاص" (بطاطو، 112). ثم يؤكد "أن المستفيدين الرئيسيين من إجراءات الإصلاح الزراعي لم يكونوا صغار الفلاحين بل من الفلاحين المتوسطين الذين انحدرت منهم الشخصيات الرئيسة في نظام حافظ الأسد ونظام البعث الانتقالي في عقد الستينيات" (بطاطو، 600).

في الواقع يحتوي الكتاب موضوعين رئيسيين مستقلين نسبيًا ويرتبطان ببعضهما، فالأقسام الثلاثة الأولى تدور حول الفلاحين السوريين، أما القسم الرابع فهو يتركز حول شخصية حافظ الأسد ومنهجه في الحكم كأول رئيس من أصل فلاحى ومن فئة اجتماعية كانت مهمشة. وربما هذا ما جعل الكتاب يفتقد بعض التركيز، إذ ترك عددًا من الموضوعات الأكثر التصاقًا بالفلاحين بحاجة لبحث أكثر. مثلاً لم يحلل بطاطو سياسة البعث الزراعية بشكل واف ومشكلات مثل ملكية الأرض وسقوفها وتشتتها وتأثيرها وتنظيم الزراعة، والجمعيات الفلاحية وعملها وأنواع الزراعات ومشكلات التمويل والتسويق والخدمات، ومستوى المكننة والبحوث الزراعية والبنّار وتطويره، وتحول دور الزراعة وغيرها.

ومع أن الكتاب يتطرق للعشائر ببعض التفصيل قبل وصول البعث للسلطة، فلم يحلل العشيرة وتحولاتها على ضوء التحولات السياسية وسياسة الأسد حيال العشائر والدور الذي منحهم إياه وكيف سعى لاستمالة شيوخ العشائر وتوظيف العشائر لخدمة استقرار السلطة بيديه.

ولم يحلل الحراك الاجتماعي وصعود أبناء الفلاحين ليصبحوا أساتذة وأطباء ومهندسين ومديرين عامين، ولم يحلل تحولات الريف السوري اجتماعيًا وتغير أوضاعه المعاشية بعد إجراءات الإصلاح الزراعي وتزويده بالكهرباء وتعبيد شبكة الطرق وبناء المزيد من المدارس وتوسع التعليم، ولم يقارن التركيب الطبقي والاجتماعي

للفلاحين قبل عام 1958 ثم بعد أعوام 1965 و 1985 و 1995 وتحولاتهم. فقد اهتم بالضباط العلويين من دون اهتمام بالفلاحين العلويين والتغيرات التي طرأت على بنية قراهم ومعتقداتهم الدينية وموقفهم من السلطة والسياسة وتحولهم من طائفة منفتحة متحررة علمانية، قدمت ثلة من كبار كتاب سورية ومثقفها وفنانيها وأدبائها إلى طائفة سلطة تختبئ في جزئها الأكبر خلف المذهب وانتشار التدين ولعبة التمازج بمظهر شيعي (جاء المؤلف على ذكر هذا الأمر ولكنه موضوع واسع يستحق الغوص فيه).

ومع أنه يركز على المنبت الريفي للسلطة الجديدة، فإنه لم يدرس تريفيف السلطة وتريفيف المدينة وتريفيف تنظيمات الدولة وآثار ذلك في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية وحتى الجمالية، مثل انتشار العلاقات الزبائنية وعلاقات القربى والعشائرية لدى كوادر الدولة على حساب سيادة القانون، وانتشار مناطق المخالفات في المدن. ولم يحلل دور المنبت الطبقي الفقير في دفع السلطة نحو الفساد لتكوين ثروات شخصية وعائلية.

كما لم يدرس تأثير السلطة العسكرية وانعكاسها على عسكرة المجتمع وتأثير ذلك في مختلف مناحي الحياة وفي طريقة إدارة البلاد. وحتى في دراسته تركيب القيادة، فقد اقتصر تحليله على القيادة القطرية ولم يتطرق بقوة لقيادات الفروع والشعب التي كان لها دور مهم في مناطقها وفي حياة الناس اليومية والتركيب الفئوي والطبقي لهذه القيادات وتركيبها الذي يعكس سياسة حافظ أسد.

يقع بطاطو في بعض الأخطاء نتيجة اعتماده على الإحصاءات الرسمية. مثلاً في الجدول 1-3، يذكر أن نسبة السكان العاملين في الزراعة إلى مجموع السكان الناشطين اقتصادياً قد انخفضت من 49.9 في عام 1975 إلى 33.7 في المئة في عام 1976 أي خلال عام واحد. ومن الواضح أن هذا سوء إحصاء وليس حقيقة. كما يذكر "انخفاض معدل مشاركة السكان في قوة العمل؛ إذ وصل عام 1970 إلى 24.9 في المئة وفي عام 1981 إلى 22.7 في المئة" (بطاطو، 40)، فحتى لو كانت الإحصاءات تقول ذلك، فإنه تتعين الإشارة إلى أنها تخالف المنطق. وعن النفط يذكر "أن هذه الوحدة، ويقصد الحرس الجمهوري، تمتص كثيراً من عائدات حقول النفط في منطقة دير الزور التي بالمناسبة لا يسجل الجزء الأكبر منها في موازنة البلد" (بطاطو،

437). ولكن بطاطو لا يشير لمصدر هذه المعلومة. وإذا كنت اتفق معه بشأن أن الحرس الجمهوري يمتص كثيرًا من عوائد النفط، فلا اتفق معه في الجزء الآخر من الملاحظة؛ فأنا أعلم من خلال عملي في قطاع النفط في سورية لعقد ونصف من الزمن أنّ هذا غير دقيق. فالإيرادات تسجل في إيرادات الشركات والخزينة العامة، ولكن هذا لا يعني أنّ إنفاقها لا يتم على هوى المسكين بالسلطة.

يعلق بطاطو على تقديرات أعداد أجهزة الأمن "49 ألف عنصر في عام 1977"، بأن هذا الرقم "كبير جدًا في بلد صغير مثل سورية" (بطاطو، 440). ويظهر هذا الأمر أن بطاطو لم يعرف سورية معرفة جيدة، فالرقم الفعلي لأعداد أجهزة الأمن أكبر من 49 ألفًا.

يقع بطاطو أيضًا في الخطأ عندما يذكر في الصفحة 518 رواية اعتراف الأمين العام لمجلس قيادة الثورة العراقية عبد الحسين المشهدي بأنه وأربعة أعضاء من قيادة البعث تأمروا مع حافظ أسد لقلب نظام الحكم في العراق. لقد بات من المعروف أن هذه الحكاية مفبركة من قبل صدام حسين لتبرير قتل 19 عضوًا من أعضاء قيادة الثورة من أصل 21، وهو انقلاب دموي أتاح لصدام الاستفراد بالحكم بعد الانقلاب الداخلي وتنحية أحمد حسن البكر ومن ثم اغتياله بالسم.

كلمة أخيرة

يبقى كتاب حنا بطاطو كتابًا مميزًا، بل من الكتب القليلة التي درست طبقة الفلاحين في سورية وصعودها. ولم يتح لبطاطو العيش كي يرى استمرار تدهورها وإفقار معظمها، مقابل نمو طبقة رأسمالية جديدة بدأت بالعودة إلى الديار السورية منذ سبعينيات القرن العشرين، مكونة طبقة رأسمالية ريعية جديدة نضجت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. لقد أخذ أبناء الفلاحين الذين قفزوا إلى السلطة تحت شعار القضاء على الرأسمالية والإقطاعية والاستغلال، مكان الطبقات التي جاؤوا من أجل القضاء عليها، وفرضوا علاقات إقطاعية احتكارية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.